حركة الإصلاح و التحديث في الدولة العثمانية منذُ أواخر القرن السابع عشر حتى عام ١٩١٨ م

مدرس دكتور ساهرة حسين محمود

جامعة البصرة – كلية الآداب – قسم التأريخ

البريد الإلكتروني Email : Saheraedu@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية – الإصلاح – حركة التحديث– دعاة الإصلاح – الدستور العثماني.

كيفية اقتباس البحث

محمود ، ساهرة حسين، حركة الإصلاح و التحديث في الدولة العثمانية منذُ أواخر القرن السابع عشر حتى عام ١٩١٨ م، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٣،المجلد:١٣ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Reform and Modernization Movement in the Ottoman Empire from the Late Seventeenth Century Until 1918

Dr. Sahira Hussein Mahmoud
University of Basrah
Faculty of Arts - Department of History

Keywords : Modernization Movement - Reform - Ottoman Empire Ottoman Constitution - Advocates of reform.

How To Cite This Article
Mahmoud, Sahira Hussein, The Reform and Modernization Movement in the Ottoman Empire from the Late Seventeenth Century Until 1918, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2023,Volume:13,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Since the late seventeenth century AD, the Ottomans, especially the men of modernization and reform, have been alerted to the need to introduce modernization into the structure of the Ottoman Empire. Their defeats at Vienna in 1683, the peace of Koçek Kinarje with Tsarist Russia in 1774, proved that they needed military reform to regain their former status. They had to quote from the West for their military superiority.

Since the Ottoman Empire has been military since its formation, therefore, it was necessary to introduce reform and modernization in the military aspect, and then turn to the administrative, financial, judicial and educational sides. Due to the importance of this matter comes the reason for choosing this the title for this research. And the try to study the problem of the research by clarifying the role of Ottoman leaders and their desire for modernization and reform, who realized that the Ottoman

Empire is no longer the dominant in Europe, and the Levant, especially since the cracks of weakness and decay have been gnawing in the body of the Ottoman Empire since the late seventeenth century AD, represented by the corruption of its administration, poor economic and military defeats.

Many researchers in academic scientific studies have approached this subject, from various perspectives, I avoid to read, analyze and explain scientifically and historically all these studies, in order to come up with a familiar and comprehensive study on the nature of the reform and modernization movement in the Ottoman Empire.

The research is divided into an introduction, two axes and a conclusion. The first axis reviews the first attempts of the reform movement, from the late seventeenth century AD, until the proclamation of the Constitution in 1876 AD. The second pivot studies the regulations and modernizations in the Ottoman Empire between 1876 and 1918.

The research study reached some preliminary results, including: that these reforms were carried out to satisfy European countries, in times of need, and were not to indicate a libertarian policy drawn by the sultans of Al Othman, who abandoned these reforms with the disappearance of the conditions that led to them.

الملخص

تنبه العثمانيون ولاسيما رجال التحديث والإصلاح ، ومنذُ أواخر القرن السابع عشر الميلادي ، إلى ضرورة الإصلاحات في هيكلية الدولة العثمانية . فقد أثبتت هزائمهم في فينّيا عام ١٦٨٣ م ، وعقد صلح كوجك كينارجي مع روسيا القيصرية عام ١٧٧٤م ، وأنهم بحاجة إلى الإصلاح العسكري لأستعادة مكانتهم السابقة ، وأصبح لزامًا عليهم أن يقتبسوا من الغرب لتفوقهم من الناحية العسكرية.

وبما أن الدولة العثمانية كانت عسكرية منذُ تكوينها لذلك ، كان لابد من إصلاحات في الجانب العسكري ، ومن ثم التوجه إلى النواحي الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية ، ونظرًا لأهمية هذا الموضوع جاء سبب الأختيار له كعنوان لبحثنا المتواضع .

ومحاولة دراسة مشكلة البحث من خلال توضيح دور السلاطين العثمانيين ورغبتهم في التحديث والإصلاح ، والذين أدركوا أن الدولة العثمانية لم تعد الدولة السائدة في أوروبا والمشرق العربي ، لاسيما وأن علامات الضعف والأنحلال أخذت تظهر في جسم الدولة العثمانية منذُ أواخر القرن السابع عشر للميلاد ، متمثلة بفساد إدارتها وسوء نظامها الاقتصادي وهزائمها العسكرية.

تناول العديد من الباحثين في دراسات علمية أكاديمية هذا الموضوع ، من وجهات نظر متعددة ، وقد توخينا أن نقرأ ونحلل ونفسر بشكل علمي وتأريخي كل هذه الدراسات ؛ لنخرج بدراسة ملمة وشاملة حول طبيعة حركة الإصلاح و التحديث في الدولة العثمانية .

قسم البحث إلى مقدمة ومحوران وخاتمة ، أستعرض المحور الأول منه المحاولات الأولى للحركة الإصلاحية ، منذُ أواخر القرن السابع عشر للميلاد ، وحتى إعلان الدستور في عام ١٨٧٦ م . ودرس المحور الثاني التنظيمات والتحديثات في الدولة العثمانية مابين عامي(١٨٧٦– ١٩١٨ م).

توصلت دراسة البحث إلى بعض النتائج الأولية ومنها : أن هذه الإصلاحات قد تمت لأرضاء الدول الأوربية ، في أوقات الحاجة إليها ، ولم تكن هذه الإصلاحات لتدل على سياسة تحررية مرسومة من لدن سلاطين آل عثمان ، الذين تخلوا عن هذه الإصلاحات بزوال الظروف التي أدت إليها.

المقدمة

أدرك السلاطين العثمانيون أن الدولة لم تعد هي السائدة في أوربا وفي المشرق العربي ، وأن تفوقها قد تعرض للتراجع ، وأن تطوراً يحدث في الدول الأوربية لم يتسن للعثمانيون رصده أو أخذه في الحسبان ، فعند أواخر القرن السابع عشر للميلاد ، أخذت علامات الضعف والأنحلال تظهر في الدولة العثمانية ، والمتمثلة بفساد إدارة الحكومة ، وتدهور نظامها الاقتصادي والهزائم العسكرية التي منيت بها في مختلف ولاياتها .

تنبه العثمانيون لاسيما رجال الإصلاح و التحديث ، ومنذُ أواخر القرن السابع عشر للميلاد ، إلى ضرورة أدخال الإصلاحات في هيكلية الدولة العثمانية ، فقد أثبت هزائمهم في فينّيا عام ١٦٨٣ م ، وصلح كوجك كينارجي مع روسيا القيصرية في عام ١٧٧٤ م ، وأنهم بحاجة إلى الإصلاح العسكري لاستعادة مكانتهم السابقة ، وأصبح لزاماً عليهم ان يقتسبوا من الدول الأوربية لتفوقهم الناحية من العسكرية وبما أن الدولة العثمانية كانت عسكرية منذ تكوينها ، لذلك كان لابد من أدخال الإصلاح والتحديثات في الجانب العسكري ، ومن ثم التوجه إلى النواحي الإدارية والمالية و القضائية والتعليمية.

حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على سؤال أساسي حول ماهية حركة الإصلاح والتحديث ، من خلال أثارة مجموعة من التساؤلات منها : ماهي أهم الأدوار التي مرت بها حركة التحديث والإصلاح منذٌ عام ١٨٣٩ م ، وحتى عام ١٩١٨ م ، وهل كان لهذا التحديث

والإصلاح أثر على أصدار الدستور ؛ وظهور طبقة من المصلحين والمحدثين في الدولة العثمانية ؟

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومحوران وخاتمة ، أستعرض المحور الأول منه المحاولات الأولى للحركة الإصلاحية العثمانية ، منذُ القرن السابع عشر للميلاد ، حتى إعلان الدستور في عام ١٨٧٦ م .

ودرس المحور الثاني التنظيمات والتحديثات في الدولة العثمانية مابين عامي (١٨٧٦ – ١٩١٨ م).

أعتمد البحث على مجموعة من المصادر المهمة ، والتي تفاوتت من حيث الأهمية بحسب صلتها بالموضوع الذي يراد مناقشته ؛ والتي يمكن الرجوع إليها في قائمة المصادر .

المحور الأول

المحاولات الأولى للإصلاحات العثمانية منذُ القرن السابع عشر حتى عام ١٨٧٦م

كانت الأفكار الإصلاحية العثمانية الأولى منذُ القرن السابع عشر للميلاد ، وعلى أمتداد القرن الثامن عشر للميلاد ، تدور حول مسألة إيجاد حل للتراجع العسكري، الذي أصاب مؤسسات الدولة العسكرية بتسميها السباهية[١] (الخيالة) والإنكشارية [٢] القائمة على التربية الدينية – العسكرية المغلقة لأبناء الدين المسيحي[٣].

وقد أرجع الباحثون بداية ضعف الدولة العثمانية ، إلى النزاع الذي نشب مابين الإنكشارية والسلاطين العثمانيين والذي أستمر طوال أكثر من ثلاثة قرون (١٥١٢–١٨٣٦ م) ، وهذا الصراع لم يضعف الدولة فقط ، ولكنه أعاقها في التوسع ، وحصرها داخل حدودها .وبمرور الوقت تحولت من دولة غازية إلى دولة أنكفئت على نفسها وتنتهج سياسة دفاعية تنم عن الخوف من توسع نفوذ الإنكشارية في السلطنة، وأهملت الخطر الخارجي[٤].

منذُ القرن الثامن عشر للميلاد ظهر الداعون إلى إصلاح الدولة ، من خلال تبني الأنظمة الأوروبية الحديثة ، حيث كان لنجاح الدول الأوروبية في ذلك الوقت في الأمور العسكرية وفي تطوير أنظمتها الإقتصادية أثر كبير في تبنيها هذا الأتجاه بعد أن أدرك سلاطينهم من عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣–١٧٣٠ م) إلى عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩ م) ، والسياسيين المتنورين ، أن التحديث والأقتباس من هذه الأنظمة هو الحل الذي سيوقف تدهور الدولة ، ويعيد حيويتها ونشاطها [٥] ، لذلك بدأت أواسط القرن الثامن عشر للميلاد ، حركة الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية ، ولم تؤثر فيها حتى منتصف القرن التاسع عشر للميلاد ، حيث فشلت كل هذه المحاولات ، من بداية القرن السابع عشر حتى بداية

القرن التاسع عشر للميلاد ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ، لعل أهمها: أن المجتمع العثماني لم يكن مستعدًا لهذه الإصلاحات ، بالإضافة إلى معارضة رجال الدين بقيادة شيخ الإسلام ، لأن هذه الإصلاحات تؤثر على إمتيازاتهم ومصالحهم الخاصة ؛ كما عارضه الإنكشاريين الذين فسدت أوضاعهم ، وأن الإصلاح والتحديث يعني زوال سلطتهم ونفوذهم ، فضلاً عن ذلك ركز الإصلاح على الجيش وأهمل أجهزة الدولة الأخرى ، ولم يتجه إلى النظام التعليمي الذي هو نقطة البداية والأساس لكل إصلاح وتحديث [٦].

مما لا شك فيه أن التردد والتأخير اللّذين صاحبا حركة التحديث في الدولة العثمانية ، أرتبطوا بحقيقة أن الدولة العثمانية حتى القرن العشرين ، كانت تضم أممًا تنتمي إلى ثقافات مختلفة ، وأن الأسرة الحاكمة سرعان ما أصبحت بؤرة الولاء العام فقط ، بالإضافة إلى أن الهيكل القومي للدولة العثمانية كان لا يزال مرتبطًا بالشريعة الإسلامية التي لا يمكن تغييرها [٧].

استغرقت حركة التحديث والتنظيمات العثمانية نحو مائة وخمسين عامًا ، ولدراسة هذه المدة الطويلة قرر الباحثين تقسيمها إلى أربعة أدوار مهمة ، بسبب الأحداث التنظيمية والإصلاحية الواضحة المعالم هذه الأدوار هي:

الدور الأول : محاولات التحديث والتجديد حتى إعلان خط شريف كولخانه في عام ١٨٣٩ م .

الدور الثاني : من إعلان خط شريف كولخانه عام ١٨٣٩ م ، حتى إعلان القانون الأساسي العثماني في عام ١٨٧٦ م .

الدور الثالث : التنظيمات في المدة مابين المشروطيتين ١٨٧٦-١٩٠٨ م .

الدور الرابع: التنظيمات والتحديثات في العهد الدستوري ١٩٠٨-١٩١٤ م . [٨]

بدأت المحاولات الأولى للإصلاح العثماني وفق النموذج الأوروبي ، بعد ١٧٧٤ م ، حيث أطلع العثمانيين على التفوق الأوروبي من خلال أتصالهم بالغرب من خلال الحرب والتجارة ، والبعثات الدبلوماسية الأوروبية المقيمة في العاصمة إسطنبول ، والجاليات التجارية الأجنبية والقناصل السياح ، والوفود التي أرسلتها الدولة العثمانية إلى أوروبا ، بالإضافة إلى اللاجئين الأجانب الذين لجأوا إليها ، بعد فشل ثوراتهم الوطنية في أوروبا الشرقية [٩]. إن أولى محاولات الإصلاح كانت في عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧ م) [١٠] .

تمثل الدور الأول للإصلاحات العثمانية بجهود أربعة سلاطين وهم – السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤ م) ، والسلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤-١٧٨٩) والسلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧ م) والسلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩ م) ، وأطلق على رواد الحركة الإصلاحية العثمانية وما تبعهم من سلاطين إسم (العثمانيين المحدثين) ، وكانت حركة

الإصلاح أسبق زمناً من التنظيمات ، والتي يعود تأريخها إلى أوائل النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي ، والتي أتجهت نحو إصلاح الجيش في دولة نشأت وتوسعت وأرست قواعد كيانها عن طريق الحروب ، فكان للتفوق وتقدم الجيوش الأوربية بالتسلح والتنظيم ، أن نبه سلاطين آل عثمان بضرورة إصلاح وتحديث الجيش العثماني [١١] .

أمتاز عهد السلطان سليم الثالث الذي لقب بـ (المصلح) ، بكونه منعطفاً تاريخياً لحركة الإصلاح العثماني ، إذ شكلت الإصلاحات في عهده نقلة نوعية جديدة في التأريخ العثماني لأعتمادها على النموذج الأوربي (١٢) ، في حين مثل عهد السلطان محمود الثاني بداية المرحلة التالية من التنظيمات الإصلاحية ، والذي حاول أن يحدث الدولة دون أن يثير أعدائه من الطبقة المحافظة والإنكشارية ، إذ أراد أن يصلح المؤسسة العسكرية وفق النظم الأوروبية الحديثة ، فقد توصل إلى أن لا إصلاح ولا تحديث ، إلا بعد التخلص من العناصر الإنكشارية ، وأصبح شغله الشاغل العمل على أضعاف الإنكشارية ثم التخلص منهم، فأقدم على خطوة حاسمة في عملية الإصلاح ، وذلك (بتدمير المؤسسة العسكرية القديمة المتمثلة بالإنكشارية) ، في اليوم السابع عشر من شهر حزيران/ يونيو عام ١٨٢٦ م ، في الواقعة التي أطلق عليها العثمانيين إسم (الواقعة الخيرية) [١٣] ، لتفائلهم بها خيراً وأنشأ بدلا عنها تشكيلات عسكرية جديدة إسماها (عساكر منصوري محمدي) ، أي العساكر المحمدية المنصورة التي كانت مهمتها حماية الدين والدولة العثمانية [١٤].

كان تحديث الجيش ينطوي على تغييرات في المفهوم والإيديولوجية ، وطرق العمل ، وجرى ذلك على المستويين العسكري والسياسي على حد سواء ، إذ لم يعد الجيش الجديد يعمل وفق القيم والأهداف التي وضعتها الدولة العثمانية ، فقد أسس وتم تدريبه على يد معلمين أوربيين ، واستلهمو أفكارهم ونظرياتهم ومذاهبهم ، وتبع ذلك تحولا جذرياً ، أذ حلت الأفكار القومية التي سادت في أوربا ، محل الأرتباط بالإسلام والطاعة العمياء للسلطان (سياسة دينية) [١٥]

واصل السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ – ١٨٦١ م) ، برنامج أبيه في إصلاح الدولة ، فبعد وفاة السلطان محمود الثاني في الأول من شهر تموز/ يوليو عام ١٨٣٩ م ، تولى عبد المجيد الذي كان متأثراً بأفكار الثورة الفرنسية ١٧٨٩ م ، فعمل على تطوير الجيش والتعليم فكان عهده بحق بداية الدور الثاني من التنظيمات العثمانية [١٦] .

تابع السلطان عبد المجيد جهود أسلافه في الإصلاح و التحديث ، فكان أول ما بدأه هذا السلطان هو إعلان خط شريف كولخانه في يوم الأحد الموافق الثالث من شهر تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٨٣٩ م ، والذي يعد مرحلة هامة من مراحل التحديث التي شهدتها الدولة العثمانية

، رغم أنه لم يكن بداية التحديث وهو مرسوم إصلاحي ، والذي يعد خطوة جريئة في حياة الدولة العثمانية [١٧] .

أعلن هذا الخط في حفل رسمي في حدائق قصر (طوب قابو) ، والمعروف بإسم قصر كولخانه – قصر الزهور – ونسب إلى المكان الذي أذيع فيه ، في الثالث من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الأول من عام ١٨٣٩ م . وقد قرأ نص هذا البيان وزيره الاول مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ –١٨٥٨ م) ، في جو حافل بالأحتفالات والصلاة وإطلاق المدفعية ، وبحضور الوزراء وسفراء الدول الأجانب وعلماء الدين ، وسائر رجال الدولة والأعيان على مسمع من السلطان والمدعويين ، وتم صياغة هذا الخط بطريقة مميزة دمجت مابين المفاهيم الدستورية الأوربية الحديثة من جهة، والنظم العثمانية التقليدية من جهة أخرى[١٨].

ولعل من أهم المبادئ التي جاء بها مرسوم خط شريف كولخانه ببنوده الأثنى عشر ، هي صيانة أرواح وأموال وأعراض الناس والمساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية، بصرف النظر عن الجنس او الديانة وتأمين أرواحهم وأملاكهم، وإلغاء نظام الإلتزام ، وعدالة الضرائب وتحديد القومية [١٩] .

عدت بعض الدول الأوربية خط شريف كولخانه بمثابة (العهد الأعظم) ، بالنسبة للعثمانيين ، فقد حقق للمرة الأولى وبصورة رسمية المساواة بين جميع رعايا السلطان أمام القانون ، لذلك فعملت الدول الأوربية على إستغلال هذه التحديثات لخدمة مصالحها، وبخاصة بريطانيا العظمى وفرنسا، إذ سعت فرنسا لحماية الكاثوليك في الدولة العثمانية ، وروسيا القيصرية لحماية الأرثوذكس ، في حين سعى المبشرون البروستانت البريطانيين والأمريكيين إلى تحويل مسيحي الكنائس الشرقيين إلى الكنيسة البروتستانية [٢٠].

وكما تمخضت الأزمة المصرية – العثمانية خلال عامي (١٨٣٩–١٨٤١ م) ، عن صدور خط شريف كولخانه ، وكذلك تمخضت حرب القرم في عامي (١٨٥٣–١٨٥٦ م) ، عن صدور تحديث جديد وهو الخط الهمايوني في اليوم الثامن عشر من شهر شباط / فبراير من عام ١٨٥٦ م ، فبعد القضاء على خطر محمد علي باشا (١٨٠٥–١٨٤٨ م) ، في الشام عام ١٨٣٩ م ، عادت روسيا القيصرية إلى سياستها التقليدية الخاصة بالعمل على تدمير الدولة العثمانية عن طريق الضغط العسكري ، وأثارة الأضطرابات في دول البلقان ، فحينما حاول القيصر نيقولا الأول (١٨٢٥–١٨٥٥ م)، أن يتفق مع بريطانيا العظمى لأقتسام أملاك الدولة العثمانية ، والتي وصفها بالرجل المريض الذي لا يرجى شفاءه ، وعندما فشلت روسيا القيصرية في خطتها باقتسام الدولة العثمانية مع بريطانيا العظمى

، تدخلت فرنسا وأعلنت مع بريطانيا العظمى والدولة العثمانية ومملكة سردينا ، الحرب على روسيا القيصرية في القرم في اليوم السادس عشر من شهر تشرين الأول / أكتوبر عام ١٨٥٣ م ، وكانت هذه الحرب أهم الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي ضد روسيا القيصرية التي خسرت هذه الحرب في عام ١٨٥٦ م ، وبعد أنتهاء حرب القرم ، وقبل عقد مؤتمر الصلح في باريس باسبوع وتحت ضغط الدول الأوربية ، أصدر السلطان العثماني عبد المجيد الأول مرسوماً إصلاحياً تحديثاً عرف بإسم (مرسوم خط همايون) في اليوم الثامن من شهر شباط / فبراير عام ١٨٥٦ م ، فأعلنت الدول الأوربية مساندتها التامة له ، دون أن تشترط التدخل في شؤون الدولة العثمانية لتنفيذ هذه التحديثات ، وكان وراء أصدار هذا الخط الصدر الأعظم محمد أمين عالي باشا (١٨١٥– ١٨٧١ م) ، وكان الهدف منه هو تخفيف حدة التدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية ، وقد قرأ هذا المرسوم في مقر الباب العالي ، بحضور وكلاء الدولة وأركانها ورؤساء مختلف الطوائف الدينية في الدولة العثمانية [٢١].

أكد خط شريف همايون ماورد في خط شريف كولخانه ، بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك ، من خلال التاكيد الحرية الدينية لغير المسلمين والمسأواة أمام القانون ، في الضرائب والوظائف العامة والخدمة العسكرية ، (دون تمييز على اساس الدين أو اللغة أو القومية ، فضلاً عن منحهم حرية العبادة والعمل على حماية أرواح رعاياها وممتلكاتهم . وكذلك العمل على تنظيم الأمور المالية ، وذلك بواسطة أصدار ميزانية عامة سنوية للدولة ، والعمل على تأسيس المصارف) ، كما نص عليه (المرسوم الأبقاء على الحقوق والإمتيازات التي يتمتع بها رؤساء الطوائف والملل غير المسلمة ، وكان هذا المرسوم نصراً للأتجاه العلماني الذي يعد أساس التحديث) [٢٢] .

على الرغم من تأكيد هذا الفرمان على المساواة المدنية والأجتماعية لجميع رعاياها ، الا أن هذا المبدأ لم يطبق تماماً ، أذ بقيت الخدمة العسكرية حكراً على المسلمين لقيام المسيحين بدفع البدل النقدي ، كما ظلت الوظائف الادارية والقضائية بقيت في الغالب مقتصرة على المسلمين وأستمرت الدول الأوربية تدعى حمايتها للطوائف المسيحية مستفيدة من هذه الأوضاع في الدولة العثمانية [٢٣] .

وهنالك عدة أمور ساهمت وساعدت على عرقلة سير عملية الأصلاح و التحديث في الدولة العثمانية ، لعل في مقدمتها صعوبة نقل أغلب القوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية إلى حيز التنفيذ ، فضلاً عن ضعف الجهاز الإداري وعدم تعاونه مع الحكومة لتحقيق عملية الإصلاح ، وكذلك عدم كفاءة موظفيه ؛ ومعارضة رجال الدين والفئات الرجعية للتحديث ، وعدها مخالفة

للشريعة الاسلامية ، وتقليداً للدول الأوربية، أضاف إلى ذلك عدم أحترام الدولة الأوربية لبنود معاهدة باريس في عام ١٨٥٦ م ، والتي نصت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ، مما كان له تأثير واضح في عرقلة عملية التحديث [٢٤] .

وما دامت هذه الإصلاحات قد تمت على الورق لأرضاء الدول الأوربية ، في أوقات الحاجة إليها ، فلم تكن هذه الإصلاحات لتدل على سياسة تحررية مرسومة لدى السلاطين العثمانيين ، إذ سرعان ما تخلى هؤلاء عن هذه الإصلاحات ، بزوال الظروف التي أدت إليها ، فكما أن خط شريف كولخانه قد صدر في عام ١٨٣٩ م لاستجداء رضا الدول الأوربية ضد محمد علي باشا لاخراجه من بلاد الشام . كذلك صدر خط شريف همايون في عام ١٨٥٦ م ، للحصول على دعم الدول الأوربية ضد العدوان الروسي[٢٥] .

ومهما كان الأمر ، فأن ما حققه الإصلاحات منذُ صدور خط شريف كولخانة ، وحتى أوائل السبعينيات كان غير متوازناً ، فالتقدم الاقتصادي كان شديد البطء في الوقت الذي لم يتحسن الأنتاج الزراعي كثيراً ، رغم صدور قانون الأراضي العثماني في السادس من حزيران / يونيو من عام ١٨٥٨ م ، الذي صدر بمائة وأثنين وثلاثين مادة أستلهم معظم نصوصه من الشريعة الإسلامية ومن القوانين الأوربية – الفرنسية والألمانية والبريطانية – وكان الهدف من صدور هذا القانون الفصل مابين الحكومة وملاك الأراضي من حيث الحيازة والحقوق وللتخلص من بقايا نظام الأقطاعات العسكرية ، وتحسين حالة الفلاحين بتمليكهم قطعة من الأراضي تمليكاً غير مطلق كي يرتزقوا منها ، ولكي ينفذ قانون الأراضي صدر في الثالث عشر من شهر كانون الثاني / يناير عام ١٨٥٩ م ، قانون الطابو والذي تضمن ثلاثة وثلاثين مادة أنشيء بموجبها قانون لتسجيل الحجج والعقود المخصصة للأراضي ، وقد عالجت هذه التعليمات أمر تسجيل الأراضي والحصول على سند الطابو ، إلا أن سوء الإدارة وعدم نزاهة الموظفين أظهر مالكين جدد دخلوا في صراع مع الملاكين القدماء [٢٦].

أثر التدهور المستمر في أوضاع الدولة المالية تأثيراً سلبياً على حركة الأصلاح و التحديث العثماني ، لاسيما أن رجال التنظيمات والأصلاحات لم يكونوا ضليعين في الأقتصاد أو في الأمور المالية ، وأن النفقات كانت أكثر من المدخولات برغم إصلاح النظام المالي والضريبي ، فقد أزدادت الديون الخارجية وزاد معها التدخل الأجنبي لصالح الدائنين ، لاسيما وأن الإدارة المالية العثمانية كانت تعاني من الفوضى [٢٧].

وفي المقابل فقد تقدم التعليم تقدماً كبيراً ، ففي عامي ١٨٤٦–١٨٦٩ م ، تألفت لجان يرأسها موظفين عثمانيون يميلون إلى الأقتباس عن الغرب ، وذلك بوضع خطة شاملة تهدف إلى إقامة

نظام تعليمي يشمل جميع المراحل ، من الأبتدائية للجامعة وبالفعل صدر قانون التعليم في عام ١٨٦٩ م ، الذي قسم المدارس إلى عمومية وخصوصية وجعل التعليم اجبارياً ومجانياً لمدة أربع سنوات ، من المدارس الأولية للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء.

شدد الباب العالي من جانب أخر قيوده منذُ أواخر الستينات على المؤسسات التعليمية التبشيرية ، التي عدها مراكز لأثارة القومية والثورة لدى الأقليات الدينية ، وذلك بأن أصدرت الدولة أوامر حذرت فيها من التحاق المسلمين بمدارس الأرساليات التبشيرية في حالة وجود مدرسة حكومية أو إسلامية . الإ أن لبرالية الحكم العثماني أزاء الأجانب والرعايا غير المسلمين – وفق مانص عليه خط شريف كولخانه والخط الهمايوني – قد جعلت المبشرين البريطانيين والأمريكان يطالبون بتنازلات غير عادية ، منها مهاجمة الإسلام علناً بهدف تنصير المسلمين . وكانت البعثات التبشيرية قد أعتادت قبل ذلك أن تتجاهل السلطات العثمانية طالما لم يواجه المسيحيون المحليون صعوبات جديدة ، كما أعتادت السلطات العثمانية أن تتجاهل المبشرين طالما أقتصر عملهم على غير المسلمين [٢٨] .

وتشبه التحديثات التي طرأت على مجال القضاء تلك التي أصابت التعليم ، فقد ظل القانون الديني يطبق في محكمة القاضي التقليدية ، في الوقت الذي بدأ يطبق فيه كذلك في المحاكم الحديثة ، وإلى جانب القانون الديني بدأ يظهر قانون جديد لفصل المسائل التجارية والجنائية والذي تم أخذه عن الغرب ، لاسيما عن القانون الفرنسي وبقى القانون الديني الخاص بالأموال الشخصية –مثل الزواج والطلاق والمواريث وغير ذلك– دون مساس، لأن أي تعديل فيه كان يمس بعض أصول الشريعة ، وهكذا أدى هذا الأزدواج في المحاكم وفي القانون إلى نوع من الخلط ، وذلك برغم أزدياد الأتجاه إلى الغرب والتشريعات العلمانية [٢٩].

وخلال مدة التحديثات أزداد طبع الإدارة بالطابع الغربي ، فقد حلت محل الطبقة العثمانية القديمة طبقة جديدة من البيروقراطيين ، كما جرى فصل السلطات، فخلال ستينيات القرن التاسع عشر الميلادي (١٨٦٤–١٨٦٧ م) ، أعيد تنظيم الولايات على النمط الفرنسي ، وعين على كل منها والي ذو صلاحيات واسعة ، تقوم إلى جانبه مجالس أستشارية ، ومجالس عامة للولاية ، كان القصد منها أشتراك السكان في بحث المسائل الخاصة بولايتهم ، ويمكننا القول أن أنشاء مجالس الولايات قد سجل بداية أشتراك الرعايا العثمانيين ، لاسيما غير المسلمين في شؤون الإدارة المحلية . وقد نجح بعض الولاة ، لاسيما الوالي مدحت باشا (١٨٦٩–١٨٧٢م) ، حين كان والياً على بلغاريا(١٨٦٥– ١٨٦٨ م) ثم على بغداد – في تطبيق النظم الجديدة ، في حين لم ينجح البعض الآخر [٣٠] .

أما رعايا الدولة من المسلمين الأتراك ، فقد حصلوا على سلاح جديد للنقد تمثل في الصحف ، التي أزداد أنتشارها في الوقت الذي شهد فيه العاصمة إستطنبول يقظة ادبية عثمانية في أعقاب حرب القرم عام ١٨٥٣ م ، ذلك أن تطورت الطبقة الوسطى العثمانية قد أثار بدوره يقظة فكرية ، وأرتبط به ظهور فئة مثقفة عثمانية جديدة أنتزعت من العلماء ، دورهم التقليدي بأعتبارهم قادة الثقافة في المجتمع الاسلامي[٣١].

أسهمت المطبعة كذلك التي تطورت منذُ عام ١٨٣٥ م ، في هذا التحديث ، إذ أزداد عدد الكتب المطبوعة ، كما أزداد عدد الصحف والدوريات ونشطت حركة ترجمة الكتب الغربية ، والتي ساعدت على أنتشار الأفكار الجديدة الخاصة بالأمة والحكومة والتقدم ، مما أوجد أتجاهاً يسعى إلى مقاومة السلطة المطلقة عن طريق إعلان الدستور وأيجاد حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب وفق النمط الديمقراطي الذي عرفه الغرب ، وبخاصة في بريطانيا العظمى الذي أثار أعجاب العالم الخارجي [٣٢].

المحور الثاني

التنظيمات والتحديثات في الدولة العثمانية (١٨٧٦-١٩١٨م)

ومع أشتداد سخط العثمانيين، على ممارسات السلطان الأستبدادية وأزدياد القلق بسب سوء الأوضاع الإقتصادية ، وإعلان أفلاس الحكومة العثمانية في أواخر عام ١٨٧٥ م ، نتيجة أسراف السلطان عبد العزيز الأول بن محمود الثاني(١٨٦١ -١٨٧٦ م) ، هو وحاشيته وسوء تصرف الحكومة العثمانية التي لم تعالج قضية ثورة البوسنة والهرسك في عام ١٨٧٥ م ، والتي أمتدت إلى بلغاريا عام ١٨٧٦ م ، وأستفحال الموقف في البلقان ، أن أنتشرت أفكار الدستور والبرلمان والعثمنة ، لاسيما الأفكار التي روج لها مدحت باشا وغيره قي صفحات الجرائد ، والذي سعى إلى تحسين أوضاع الحكومة وذلك بخلع السلطان عبد العزيز بأنقلاب أبيض ، عززته فتوى شيخ الاسلام ، وولى الثائرون بدلاً عنه السلطان مراد الخامس في الثلاثين من شهر آيار/ مايو عام ١٨٧٦ م ، الذي سرعان ما تم خلعه هو الآخر لسوء تصرفاته وتوليه أخيه عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩ م) ، الذي كان مدحت باشا قد أنتزع منه وعدا بإعلان الدستور (أو المشروطية) ، بمعنى أن سلطة السلطان ليست مطلقة ، بل مشروطه بحدود وقيود يقررها الدستور [٣٣].

وبالفعل أعلن الدستور في الثالث والعشرين من شهر كانون الاول / ديسمبر من عام ١٨٧٦م ، الذي وضعت مسودته لجنة من العلماء والموظفين المدنيين ، وعلى رأسهم مدحت باشا ، والذي وافق عليه السلطان عبد الحميد الثاني على مضض . وهو أول دستور وضعي

يعمل فيه في العالم الإسلامي مأخوذ من الدساتير الإسلامية ، إلا أنه لم يكن نسخة طبق الأصل من الدساتير الغربية ، بل كان أمتداداً للتجارب والممارسات العثمانية السابقة ، فقد نص على فصل السلطات من حيث الشكل و المضمون ، كما نص الدستور على أن شخص السلطان مصون لايمس ، وأنه لا يسأل أحد عن أعماله ، ومن ثم كان الدستور برمته مرتهناً بشخصه ، فله وحده الحق في تعيين وأقالة الوزراء الذين أصبحوا مسؤولين أمامه لا أمام البرلمان ؛ وهكذا ظل السلطان عبد الحميد الثاني يتمتع بالسلطة التي سبق لأسلافه أن تمتعوا بها [٣٤].

أما البرلمان فقد تم تقسيمه إلى مجلسين هما (مجلس المبعوثان) المنتخب ، (ومجلس الأعيان) المعين ، من قبل السلطان مدى الحياة . وقد نص الدستور على حرية أعضاء البرلمان في أبداء أرائهم وفي التصويت ، ولايمكن محاكمتهم إلا اذا تجاوزوا حدود قوانين المجلس ، وحدد الدستور اللغة العثمانية الرسمية بأعتبارها اللغة التي يجري الحديث بها في كل الجلسات ؛ وأن يقرر مجلس النواب الميزانية دون تدخل من جانب السلطان بعكس الحال فيما يتعلق بالقوانين العادية [٣٥].

وأما بالنسبة لحقوق الأفراد ، فقد خلع الدستور صفة (العثمانية) ، على كل رعايا الدولة ايا كان دينهم ، ونص على تمتعهم بالحرية الشخصية – بما في ذلك الحرية الدينية – طالما لايتدخل أحد منهم في حرية الآخرين ، وعلى تساوي كل العثمانيين أمام القانون ومنحهم نفس الحقوق مع الزامهم بنفس الواجبات دون تمييز بين دين وآخر، وقد جرى أفتتاح البرلمان في يوم التاسع عشر من شهر آذار / مارس من عام ١٨٧٧ م ، وبذلك خرجت إلى حيز الوجود مؤسسة عثمانية بكل ما تعنيه الكلمة ، ينطبق عليها المصطلح الذي نص عليه الدستور [٣٦].

أثرت الحرب الروسية – العثمانية عام ١٨٧٧ م ، على التجربة الدستورية الجديدة في الدولة العثمانية ، فقد بدأ النواب أنتقاد الحكومة وتحميلها مسؤولية الهزائم التي منيت بها الجيوش العثمانية ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر شباط / فبراير من عام ١٨٧٨ م ، حل السلطان البرلمان بحجة ان الوقت لايحتمل أن يضطلع بمهامه [٣٧].

بدأت في التأريخ العثماني مدة اطلق عليها الأوربيين إسم مدة (الأستبداد الحميدي)، وأن لم يكن عبد الحميد بهذا السوء ، فهو مصطلح عن طريقه الخاصة في سعيه إلى تقوية الإمبراطورية العثمانية وتحسين أحوالها وأنقاذها ، وأنه كان يفضل أن يتولى ذلك بنفسه ، بمعنى أن يكون القصر هو مركز السلطة لا الباب العالي أو البرلمان . وفي الحقيقة فأنه وافق على الدستور في البداية بهدف مواجهة الدبلوماسية الأوربية ، ولكن حين واتته الفرصة أزاح مدحت باشا و

المصلحين الدستوريين ، الذين راى في نشاطهم السياسي ما يفرض قيود على سلطته ، ثم مالبث أن أوقف الحياة النيابية ولجأ إلى الحكم الفردي المستند إلى نظرية الحق الألهي[٣٨].

هدم السلطان عبد الحميد الثاني ما بناه الأحرار والمصلحين ، ولكن رغما عن ذلك لم تمت الفكرة في رؤوس العثمانيين، إذ سرعان ما أسس عدد من تلاميذ مدارس الطب العسكري في عام ١٨٩٩ م ، (الجمعية السرية) التي تحولت فيما بعد إلى إسم (لجنة الأتحاد والترقي) [٣٩] ، وأخذت خلاياها في عام ١٩٠٦ م ، تنتشر في الجيش الثالث في مدينة سالونيك التي كان غالبية سكانها من الأوربيين ونصفهم من يهود الدونمة ، فأستغلت هذه الجمعية السخط المتفشي في الجيش للقيام بثورة ضد السلطان في عام ١٩٠٨ م ، هدفها إعادة الدستور الذي سبق أن صدر في عام ١٨٧٦م ، وبالفعل جرت الأنتخابات للمجلس النيابي عام ١٩٠٨ م ،

وفاز الأتحاديون بالمقاعد ، وتم الإعلان عن الإصلاحات لاسيما تلك التي تتعلق بخروج النساء سافرات في الشوارع ، ومساواة المسلمين بغير المسلمين والتي لاقت معارضة كبيرة من قبل أعضاء وأنصار (الجامعة الاسلامية) ، الذين أبدوا أمتعاضهم من هذه الإصلاحات عندئذ قرر الأتحاديين عزل السلطان عبد الحميد الثاني في عام ١٩٠٩م ، وتم خلعه بمقتضى فتوى من شيخ الاسلام ، ونفي السلطان إلى سالونيك وعين بدلاً عنه السلطان محمد رشاد (١٩٠٩-١٩١٨ م) ، الذي أصبح العوبة بيد لجنة الأتحاد والترقي ، وأصبحوا هم أصحاب الكلمة العليا في الدولة [٤٠].

وعلى الرغم من التغيرات التي شهدها التأريخ العثماني في مجال التحديث والإصلاحات الإدارية والعسكرية، إلا أن تلك التحديثات كانت من الوجهة النظرية أكثر فعالية من الوجهة العلمية والتطبيقية ، فقد زالت بمجرد زوال دعاتها ، كما أنها لم تكن دعوات من الجهات العليا بقدر ما كانت دعوات نابعة ، من مجرد التأثر بالأسلوب الأوربي من دون الأحتكاك ونقل تلك التجارب إلى واقع العمل ، فكانت تستند إلى فلسفة خارجية أكثر منها تغيراً ونهوضاً نابعاً من عمق التأريخ العثماني.

الخاتمة

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج هي :

١.تنبه العثمانيون لاسيما رجال الإصلاح و التحديث في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، إلى ضرورة أدخال الإصلاح والتحديثات في هيكلية الدولة العثمانية ، وأنهم بحاجة إلى الإصلاح العسكري لإستعادة مكانتهم السابقة ، وذلك من خلال الاقتباس من الغرب.

٢.تمخضت الأزمة التي مرت بها الدولة العثمانية مابين عامي (١٨٣٩-١٨٤١م) ، عن أصدار خط شريف كولخانه في عام ١٨٣٩ م ، في الوقت الذي تمخض عن حرب القرم عام (١٨٥٣-١٨٥٦م) ، عند صدور تحديث جديد هو الخط الهمايوني في عام ١٨٥٦ م.

٣.أن هذه الإصلاحات والتحديثات كانت حبراً على ورق ،لأرضاء الدول الأوروبية في أوقات الحاجة إليها ، أذ لم تكن هذه التحديثات لتدل على سياسية تحررية مرسومة لدى سلاطين آل عثمان الذين تخلو عن هذه الإصلاحات بزوال الظروف التي أدت إليها.

٤.نتيجة أشتداد سخط العثمانيين من ممارسات السلاطين الأستبدادية ، وأزدياد القلق بسبب الأوضاع الإقتصادية عام ١٨٧٥ م ، إلى إعلان الدستور (المشروطية) عام ١٨٧٦ م ، والذي وافق على أصداره السلطان عبد الحميد الثاني في البداية ، بهدف مواجهة الدول الأوروبية ثم مالبث أن أوقف الحياة الدستورية وأزاح المصلحين والمحدثين والداعين لها.

٥.أن حركة الإصلاحات والتحديثات العثمانية زالت بزوال دعاتها المتأثرين بالأسلوب الأوروبي ، ونقل تجاربهم إلى الواقع العملي ، وهذا يعني أن هذه الإصلاحات والتحديثات كانت تستند إلى فلسفة خارجية ، أكثر منها تغييراً ونهوضاً نابع من عمق التأريخ العثماني.

الهوامش

(١) السباهية ، وتعني الفرسان وهو مصطلح عسكري أخذ من الكلمة الفارسية (سباه) والتي تعني الجند، وقد اطلقت على الجند الفرسان الذين يتم تجهيزهم من قبل الاقطاعات العسكرية القائمة عن الزعامات والتيمار ، لمشاركتها في الحروب. للتفصيل ينظر : حسين مجيب المصري ، معجم الدولة العثمانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ، ١٩٨٧) ، ص١٠٥.

(٢) القوات الانكشارية (ينن جري) باللغة التركية ، وتعني الجنود الجدد ،وهو أسم كان يطلق على فرق المشاة النظامين التي تأسست في القرن الرابع عشر ويرجع تنظيمهم الى زمن السلطان مراد الاول (١٣٦٠-١٣٨٩) ، أصبحت بمرور الزمن من أهم القوات الضاربة في الدولة العثمانية والتي مكنتهم من الفتح والتوسع ،وكان العنصر الاساس المكون للانكشارية هي الصبيان النصارى الذين يؤخذون من أهاليهم (نظام الديوشرمة) وهو نظام جمع الغلمان من النمصارى الذين تتراوح اعمارهم مابين الثامنة والخامسة عشر ،وينشؤون على التعاليم الاسلامية لجعلهم ينخرطون في الفرق الانكشارية والخدمة في القصور. للتفصيل ينظر: أحمد الشتناوي وآخرون ، دائرة المعارف الاسلامية ، مج٩ ، أنتشارات جهان ، (طهران ، ١٩٣٣) ، ص ص٣١٩-٣٢٢.

(٣) وجيه كوثراني ، السلطة والمجتمع والعمل السياسي في تأريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة اطروحات الدكتوراه ، (بيروت ، ١٩٨٨) ، ص٨١.

(٤) عزل الإنكشاريون السلطان بايزيد الثاني ونصبوا أبنه سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠ م) ، ثم أجبروا السلطان سليم على ايقاف حروبه الظافرة على الصفويين في بلاد فارس والعودة الى إسطنبول عام ١٥١٤ م ، وفي عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦ م) ، تمردوا على السلطان وقاموا بنهب قصر الصدر الأعظم إبراهيم

باشا . فضلاً عن اعتراضهم موكب السلطان سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤م) ، في طريق عودته إلى قصره ولم يطلقوا سراحه ، الإ بعد أن أجبروه عن دفع فدية . وفي عهد مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥ م) ، أعترضوا على السلطان ، وقتلوا كبير الموظفين المسؤول عن مالية الدولة (الدفتردار) ، كما أزاحوا السلطان عثمان الثاني (١٦١٨-١٦٢٢ م) وقتلوه . وتحت حكم السلطان مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) ، قاموا بأغتيال الصدر الأعظم حسن باشا ، كما قاموا بعزل وتصفية السلطان إبراهيم الأول وقتلوه (١٦٤٠-١٦٤٨ م) ، وأثناء ولاية سليمان الثاني (١٦٨٧- ١٦٩١ م) ، قتلوا الصدر الأعظم ، وقاموا بعزل سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧ م) ، وأقاموا مصطفى الرابع (١٨٠٧- ١٨٠٨ م) ، في مكانة والذي تم قتله فيما بعد . للتفصيل ينظر: قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية من الخلافة الى الأنقلاب ١٩٠٨-١٩١٣ م ، ترجمه : عاصم عبد ربه ، ط١ ، المركز القومي للترجمة ، (القاهرة ، ٢٠١٧) ، ص٧٥.

(٥) نسيبة عبد العزيز عبد الله الحاج علاوي ، الأتجاهات الإصلاحية في الدولة العثمانية ١٦٢٣-١٧٨٩م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ،(جامعة الموصل، ٢٠٠٦) ، ص١٩٠.

(٦) علي المحافظة ، حركات الإصلاح والتجديد في الوطن العربي والتحديات التي تواجهه في مطلع القرن الحادي والعشرين ،(عمان ، ٢٠١٠)، ص٩.

(٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التأريخ العثماني ، ط٣، دار الشروق ، (القاهرة ، ٢٠٠٣) ، ص١٧١.

(٨) ساهرة حسين محمود ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية ، مجلة كلية الآداب ، (الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧) ، ص ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٩) هند فتال ، رفيق سكري ، تأريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر ، ط١ ، (د.م ، ١٩٨٨) ، ص١١٣ ؛ نغم خليل ابراهيم ، التجربة الدستورية في الدولة العثمانية ١٨٧٦-١٩١٤ (دراسة تأريخية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، ٢٠١٨) ، ص١٠.

(١٠) سيناء جاسم محمد الطائي ، الإصلاحات العسكرية العثمانية منتصف القر ن الثامن عشر حتى منتصف القرن التسع عشر ١٧٥٧ م – ١٨٦١ م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية العلوم الإنسانية ، (جامعة الموصل ،٢٠١٩) ، ص٥٥.

(١١) ساهرة حسين محمود ، المصدر السابق، ص٢٦٨.

(١٢) للتفاصيل حول التحديث في عهد السلطان سليم الثالث . ينظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ص١٧٣-١٨٣.

(١٣) للتفاصيل حول هذه الواقعة ينظر: يلماز أوزتونا ، تأريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان محمود سلمان ، مراجعة وتنقيح محمود الأنصاري ، ط١ ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، (إستانبول ، ١٩٨٨) ، ص ص٦٧٦-٦٧٩.

(١٤) قيس جواد العزاوي ، المصدر السابق، ص ص٧٥-٧٦.

(١٥) المصدر نفسه ، ص٧٨.

(١٦) منير البعلبكي ، مؤسسة المورد العربية ، دائرة معارف ميسرة مقتبسة عن موسوعة المورد ، إعداد رمزي البعلبكي ، مج١ ، ط١ ، دار العلم للملايين ، (بيروت ، ١٩٩٠) ، ص٧٥٤ ؛ يلماز أوزتونا ، المصدر السابق، مج١، ص٢٥.

(١٧) تيسير جبارة ، المصدر السابق، ص٢٠٤.

(١٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(١٩) المصدر نفسه ، ص ص٢٠١-٢٠٢.

(٢٠) عبد العزيز سليمان نوار ، الشعوب الإسلامية الأتراك العثمانيون الفرس مسلمو الهند ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (بيروت ، ١٩٧٣) ، ص١٧٦ ؛ بكر محمد إبراهيم ، موسوعة التأريخ الأسلامي الدولة العثمانية ، مركز الراية للنشر و الأعلام ، (القاهرة ، ٢٠٠٦) ، ص٢٦٤.

(٢١) عبد العزيز محمد الشناوي ، جلال يحيى ، وثائق ونصوص التأريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف ، (الإسكندرية ، ١٩٥٨) ، ص ص١٤-١٦ ؛ محمد فريد بك المحامي ، تأريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق أحسان حقي ، ط١٠ ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت ، ٢٠٠٦)، ص ص٤٨٤ -٤٨٩.

(٢٢) هند فتال ، المصدر السابق، ص ص١٢٠-١٢١.

(٢٣) ساهرة حسين محمود ، المصدر السابق، ص٢٧٢.

(٢٤) المصدر نفسه ، ص٢٧٣.

(٢٥) تيسير جبارة ، المصدر السابق، ص٢٠٨.

(٢٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق، ص ص٢١٦ -٢١٧.

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٢١٨

(٢٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ص٢٢٠.

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٢٢٠

(٣٠) المصدر نفسه ، ص٢٢١.

(٣١) المصدر نفسه ، ص ص ٢٢٤-٢٣٩.

(٣٢) خالد سلمان شدهان الزهيري، رسائل الإصلاح وأثرها في إصلاح الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، (جامعة تكريت ، ٢٠٠٩) ، ص١٣٦.

(٣٣) رجب حراز ، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠-١٩٠٩ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص٥٢.

(٣٤) أورخان محمد علي ، السلطان عبد الحميد الثاني ، حياته وأحداث عهده ، دار الانبار ، (الرمادي ، ١٩٨٧) ، ص٩٢ ؛ نغم خليل ابراهيم ، المصدر السابق، ص ص٧١-٨٠ .

(٣٥) نغم خليل ابراهيم ، المصدر نفسه، ص ص ٨٠ -٨١.

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ص٨٨-٨٩.

(٣٧) عائشة عثمان أوغلي ، والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، ترجمة صالح سعداوي صالح ، تقديم كمال الدين أحسان اوغلي ، دار البشير ، (الأردن ، ١٩٩١) ، ص ص١٥-١٨.

[٣٨] الماوتلن ، عبد الحميد ظل الله في الأرض ، ترجمة رستم رشدي ، (القاهرة ، ١٩٥٠) ، ص ص٨٨ .

[٣٩] للتفاصيل ينظر: نادية ياسين عبد ، الأتحاديون دراسة تأريخية في جذورهم الإجتماعية وطروحاتهم الفكرية أواخر القرن التاسع عشر ١٩٠٨ ، دار مكتبة عدنان ، ط١ ، (بغداد ، ٢٠١٤) ، ص ٣٨٣ .

[٤٠] المصدر نفسه ، ص ص٣٨٤-٣٨٦.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية والمعربة

١.أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التأريخ العثماني ، دار الشروق ، ط٣، (القاهرة، ٢٠٠٣).

٢.أورخان محمد علي ، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده ، دار الأنبار، (الرمادي، ١٩٨٧).

٣.الماوتلن، عبد الحميد ظل الله في الارض ، ترجمة رستم رشدي ، (القاهرة، ١٩٥٠).

٤.حسين مجيب المصري، معجم الدولة العثمانية ، مكتبة الأنجلو المصرية، (القاهرة ، ١٩٨٧) .

٥.رجب حراز ، الدولة العثمانية وشبه الجزيرة العرب ١٨٤٠-١٩٠٩ م ، معهد البحوث والدراسات العربية ، (القاهرة، ١٩٧٠) .

٦.عائشة عثمان أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، ترجمة صالح سعداوي صالح ، دار البشير ، (الأردن، ١٩٩١) .

٧.عبد العزيز سليمان نوار ، الشعوب الإسلامية الأتراك العثمانيون الفرس ومسلموا الهند ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٣) .

٨.عبد العزيز محمد الشناوي ، جلال يحيى ، وثائق ونصوص التأريخ الحديث و المعاصر، دار المعارف ، (الإسكندرية ، ١٩٥٨) .

٩.علي المحافظة ، حركات الإصلاح والتجديد في الوطن العربي والتحديات التي تواجهه في مطلع القرن الحادي والعشرين ، (عمان ، ٢٠١٠).

١٠. قيس جواد العزاوي ، الدولة العثمانية من الخلافة إلى الأنقلاب ١٩٠٨-١٩١٣ ، ترجمة عاصم عبد ربه ، ط١، المركز القومي للترجمة ، (القاهرة ، ٢٠١٧).

١١.محمد فريد بك المحامي، تأريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق إحسان حقي ، ط١٠، دار الثقافات للطباعة والنشر والتوزيع ،(بيروت ، ٢٠٠٦) .

١٢.نادية ياسين عبد ، الأتحاديون دراسة تأريخية في جذورهم الإجتماعية وطروحاتهم الفكرية أواخر القرن التاسع عشر ١٩٠٨ ، ط ١ ، دار مكتبة عدنان ، (بغداد ، ٢٠١٤).

١٣.هند فتال ، رفيق سكري، تأريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، ط١، (د.م ، ١٩٨٨).

١٤.وجيه كوثراني ، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تأريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، (بيروت ، ١٩٨٨) .

١٥.يلماز أوزتونا ، تأريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان محمود سلمان ، ج١، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، (إستانبول ، ١٩٨٨) .

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

(١) خالد سلمان شدهان الزهيري، رسائل الأصلاح وأثرها في إصلاح الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، (جامعة تكريت ، ٢٠٠٩) .

(٢) سيناء جاسم محمد الطائي ، الإصلاحات العسكرية العثمانية منتصف القر ن الثامن عشر حتى منتصف القرن التسع عشر ١٧٥٧ م – ١٨٦١ م ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية العلوم الإنسانية ، (جامعة الموصل ،٢٠١٩).

(٣) نسيبه عبد العزيز عبدالله الحاج علاوي، الأتجاهات الإصلاحية في الدولة العثمانية ١٦٢٣-١٧٨٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة الموصل ، ٢٠٠٩).

(٤) نغم خليل إبراهيم ، التجربة الدستورية في الدولة العثمانية ١٨٧٦-١٩١٤ دراسة تأريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، ٢٠١٨) .

ثالثاً: المجلات

(١) ساهرة حسين حمود ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية ، مجلة كلية الآداب ، (الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧).

رابعاً: الموسوعات العربية

(١) أحمد الشنتاوي ، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، دائرة المعارف الإسلامية ، مج٢، أنتشارات جهان (نهران ، ١٩٣٣) .

(٢) بكر محمد إبراهيم ، موسوعة التأريخ الإسلامي الدولة العثمانية ، مركز الراية للنشر والإعلام ، (القاهرة ، ٢٠٠٦) .

(٣) منير البعلبكي ، مؤسسة المورد العربية ، دائرة معارف ميسرة مقتبسة عن موسوعة المورد ، إعداد رمزي البعلبكي ، مج١، ، ط١، دار العلم للملايين ، (بيروت، ١٩٩٠) .

Reference list

First: Arabic and Arabicized references

1. Ahmed Abdel-Rahim Mustafa, On the Origins of Ottoman History, Dar Al-Shorouk, 3rd edition, (Cairo, 2003).
2. Orhan Muhammad Ali, Sultan Abdul Hamid II, his life and the events of his reign, Dar Al-Anbar, (Al-Ramadi, 1987).
3. Al-Mawtlan, Abd al-Hamid, God's Shadow on the Earth, translated by Rustum Rushdi, (Cairo, 1950).
4. Hussein Mujeeb Al-Masry, The Dictionary of the Ottoman Empire, The Anglo-Egyptian Bookshop, (Cairo, 1987).
5. Ragab Haraz, The Ottoman Empire and the Arabian Peninsula 1840-1909 AD, Institute for Arab Research and Studies, (Cairo, 1970).
6. Aisha Othman Oglu, My Father, Sultan Abdul Hamid II, translated by Salih Saadawi Salih, Dar Al-Bashir, (Jordan, 1991).
7. Abdul Aziz Suleiman Nawar, The Islamic Peoples, the Ottoman Turks, the Persians, and the Muslims of India, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, (Beirut, 1973).

8. Abdul Aziz Muhammad Al-Shinawi, Jalal Yahya, Documents and Texts of Modern and Contemporary History, Dar Al-Maarif, (Alexandria, 1958).
9. Ali Conservatism, Reform and Renewal Movements in the Arab World and the Challenges Facing It at the Beginning of the Twenty-First Century, (Amman, 2010).
10. Qais Jawad Al-Azzawi, The Ottoman Empire from the Caliphate to the Coup 1908-1913, translated by Asim Abd Rabbo, 1st Edition, The National Center for Translation, (Cairo, 2017).
11. Muhammad Farid Bey, the lawyer, The History of the Attic Ottoman Empire, edited by Ihsan Haqqi, 10th Edition, Dar Al Thaqafa for Printing, Publishing and Distribution, (Beirut, 2006).
12. Nadia Yassin Abd, The Unionists, a historical study in their social roots and intellectual propositions in the late nineteenth century 1908, 1st edition, Adnan Library House, (Baghdad, 2014).
13. Hind Fattal, Rafik Sukkari, History of Modern and Contemporary Arab Society, 1st edition, (Dr. M, 1988).
14. Wajih Kawtharani, Power, Society and Political Action from the History of the Ottoman State in the Levant, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Doctoral Dissertation Series, (Beirut, 1988).
15. Yilmaz Oztona, History of the Ottoman Empire, translated by Adnan Mahmoud Salman, Part 1, Publications of the Faisal Foundation for Finance, (Istanbul, 1988).
Second: theses and university dissertations
(1) Khaled Salman Shadhan Al-Zuhairi, The Reform Messages and their impact on reforming the internal conditions in the Ottoman Empire, an unpublished master's thesis, College of Education, (University of Tikrit, 2009).
(2) Sinai Jassim Muhammad al-Ta'i, Ottoman military reforms mid-eighteenth century until mid-nineteenth century 1757 AD – 1861 AD, unpublished doctoral thesis, College of Education and Humanities, (University of Mosul, 2019).
(3) Nusseibeh Abd al-Aziz Abdullah al-Haj Allawi, Reformist Trends in the Ottoman Empire 1623-1789, unpublished doctoral thesis, College of Arts, (University of Mosul, 2009).
(4) Nagham Khalil Ibrahim, The Constitutional Experience in the Ottoman Empire 1876-1914, a Historical Study, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, (University of Baghdad, 2018).
Third: magazines
(1) Sahira Hussein Hammoud, The Reform Movement in the Ottoman Empire, Journal of the College of Arts, (Al-Mustansiriya University, 2017).
Fourth: Arabic encyclopedias
(1) Ahmad Al-Shtnawi, Ibrahim Zaki Khorshid, Abdul Hamid Yunus, Circle of Islamic Encyclopedias, Vol. 2, Jahan Insharat (Nahran, 1933).
(2) Bakr Muhammad Ibrahim, Encyclopedia of Islamic History, the Ottoman Empire, Al-Raya Center for Publication and Information, (Cairo, 2006).
(3) Mounir Al-Baalbaki, Al-Mawred Al-Arabiya Foundation, an accessible circle of knowledge based on the Encyclopedia of Al-Mawred, prepared by Ramzi Al-Baalbaki, (Beyrut , 1990) .